CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/5/Add.67
29 June 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب
المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الأولية للدول الاطراف

بوركينا فاصو

1927 V.90-86172

Digitized by UN Library Geneva

مقدمة

١ - يتبين من تاريخ بوركينا فاصو أن المرأة أدت دورا هاما في الحياة السياسية للبلاد . فقد شاركت شخصيات نسائية سياسية بارزة ، كالسيدة دجيمبي أواتارا والاميرة يّنيغا ، في معارك التحرير (احداهما في مملكة غيريكو والاخرى في مملكة موسّي) ، وكان لهن أثر ملحوظ في تاريخ فولتا العليا ، التي تعرف باسم بوركينا فاصو في الوقت الحاضر .

٢ - ومع حدوث الثورة الديمقراطية والشعبية في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، قررت السلطات السياسية ، اقرارا منها بقيم المرأة ، اشراكها في كل أنشطة الكفاح التي ستشن من أجل القضاء على مختلف العقبات التي تعرقل سير المجتمع . وهكذا ينص خطاب التوجه السياسي المؤرخ في ٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٣ ، على أن "الثورة وتحرير المرأة أمران متلازمان" . ولبلوغ تلك الغاية لا بد من "ايجاد عقلية جديدة لدى المرأة البوركينية تمكنها من الاضطلاع بمسؤولية مصير البلد جنبا الى جنب مع الرجل" . ويتمثل الهدف النهائي الذي تسعى الثورة الى تحقيقه في "اقامة مجتمع تسوده الحرية والرخاء وتتساوى فيه المرأة مع الرجل في جميع الميادين ."

٣ - وتحول هذا الخطاب تدريجيا الى عمل باتخاذ تدابير سياسية من شأنها أن تعزز الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي بالمرأة .

أولا - مختلف التدابير والاجراءات المتخذة في اطار القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في بوركينا فاصو

٤ - وقعت بوركينا فاصو على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وصدقت عليها بموجب المرسوم رقم 84-468/CNR/PRES/REC المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ والقرار رقم 84-77/CNR/PRES المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

٥ - وفي اطار تطبيق هذه الاتفاقية ، اتخذت عدة تدابير تنظيمية ومؤسسية ، ولا سيما على المستوى :

- السياسي
- والقانوني
- والاجتماعي الصحي
- وعلى مستوى التعليم والعمالة .

Digitized by UN Library Geneva

ألف - على المستوى السياسي

٦ - تم على المستوى السياسي اتخاذ تدابير واجراءات متعددة يذكر منها ما يلي :

- انشاء الخدمة الوطنية الشعبية التي لا تميز بين الجنسين ، في عام ١٩٨٤ .

- تعيين نساء في مناصب المسؤولية السياسية والادارية .

٧ - وأجرت وزارة النهوض بالاسرة والتضامن الوطني في عام ١٩٨٧ دراسة استقصائية لتبين النساء اللائي يشغلن تلك المناصب ، وأسفرت تلك الدراسة عن النتائج التالية :

- ٥ وزيرات : وزيرة الصحة العمومية ، ووزيرة النهوض بالأسرة والتضامن الوطني ؛ ووزيرة البيئة والسياحة ووزيرة الميزانية ووزيرة الثقافة .

- ٣ مندوبات ساميات وعدد من شاغلات منصب وال .

- ٥ سفيرات : في ألمانيا الاتحادية ومالي والصين ونيجيريا وغانا .

٨ - ويلاحظ في الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٨٩ وجود :

- ٤ نساء في كل من الوزارات التالية :

  - المالية
  - والثقافة
  - والاعلام
  - والتعليم الأساسي ومحو أمية الجماهير .

- مندوبة سامية واحدة على رأس اقليم ناهوري (بو) .

- سفيرة لبوركينا فاصو في الدانمرك .

- نساء كثيرات يشغلن وظائف رؤساء مصالح ؛ وأخيرا نساء انتخبن في مناصب مندوبات مساعدات في الاتحاد الوطني لشيوخ بوركينا ، وفي الاتحاد الوطني لشباب بوركينا فاصو ، ولدى السلطات الثورية الاقليمية .

Digitized by UN Library Geneva

- انشاء ادارة تعبئة النساء وتنظيمهن داخل الأمانة العامة الوطنية للجان الدفاع عن الثورة ، في عام ١٩٨٤ ، التي أصبحت تسمى حاليا لجنة التنسيق الوطني للهياكل الشعبية واللجنة الثورية . وقد أفضت الأعمال التي أنجزتها ادارة تعبئة النساء وتنظيمهن الى انشاء اتحاد نساء بوركينا فاصو في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الذي يعد بمثابة اطار لتعبئة النساء وتوعيتهن ؛ وهو يعمل على النهوض بالمرأة في بوركينا فاصو سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

- قيام السلطات السياسية لبوركينا فاصو بتنظيم أسبوع وطني من ١ الى ٨ آذار/مارس ١٩٨٥ . وقد ضم مئات من النساء القادمات من كل أقاليم البلاد والمنتميات الى مختلف الفئات الاجتماعية ، بهدف مناقشة مشاكلهن المحددة وتقديم توصيات تتصل مثلا بامكانية حصول المرأة على التعليم وعلى عمل لا ينطوي على تمييز على أساس الجنس ، الخ .

٩ - ومن أجل توعية الرأي العام على نحو أفضل بمشاكل المرأة ، أعلن يوم ٨ آذار/مارس يوم عطلة رسمية مدفوعة الأجر .

- وفي اطار العمل على رفع المستوى السياسي للمرأة الذي يعتبر أدنى من المستوى السياسي للرجل ، نظمت السلطات الوطنية لبوركينا فاصو في عام ١٩٨٧ عملية عرفت باسم : "عملية بونتووا" (التنوير) وتمثلت في توفير تدريب سياسي باللغات الوطنية لـ ١١٩ من المدربات ، ولحوالي ٠٠٠ ٤ امرأة من كل أقاليم البلاد .

- ومن أجل تيسير تنفيذ البرامج في صالح المرأة ، والعمل على زيادة النهوض بالمرأة اقتصاديا ، أنشأت دوائر معينة وأعيدت هيكلة دوائر أخرى ؛ وهذا ما حدث لوزارة التربية الوطنية ووزارة شؤون الريف اللتين أصبحتا تدعيان وزارة التعليم الأساسي ومحو أمية الجماهير ووزارة العمل التعاوني الريفي . وهذا هو الحال أيضا بالنسبة لتحويل ادارة الاقتصاد العائلي الى ادارة للنهوض بالاسرة .

١٠ - وأصبحت ادارة الأم والطفل تسمى ادارة صحة الأسرة التابعة لوزارة الصحة والعمل الاجتماعي . وتعمل هذه الادارة في اطار برنامج تنظيم الأسرة . وسيهدف هذا البرنامج اعطاء الزوجين حرية تنظيم الولادات والفترات الفاصلة بينها ، وكذلك حرية البت معا في طريقة منع الحمل التي تروق لهما .

Digitized by UN Library Geneva

باء - على المستوى القانوني

١١ - تتناول النصوص القانونية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، المسائل التالية على الخصوص :

- حرصا على تمكين المرأة من الانتفاع بالأرض والاستغلال الزراعي على قدم المساواة مع الرجل ، أجرت بوركينا فاصو اصلاحا زراعيا وعقاريا بموجب القانون رقم 84-050/CNR/PRES المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، الذي يقضي باعادة التنظيم الزراعي والعقاري في بوركينا فاصو ونصوص تطبيقه . فهذا القانون يمنح المرأة اذن نفس المركز القانوني الذي يتمتع به الرجل بشأن استغلال الأرض .

- وفي اطار الاعانات العائلية ، وقعت بوركينا فاصو على "الكيتي" (المرسوم) رقم 86-108/CNR/PRES/TSS/FP المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الذي ينص على تنقيح القوانين المتعلقة بالاعانات العائلية . وهكذا عدلت أحكام المادة ١٠ من المرسوم رقم 202/FP/P المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ ، المتعلق بتنظيم الأجور والتعويضات ومختلف المزايا المادية التي يتمتع بها الموظفون الحكوميون .

١٢ - ومن الآن فصاعدا أصبح يمكن تقديم هذه المزايا الى فئتي النساء التاليتين :

- الموظفة المتزوجة التي لا يمارس زوجها نشاطا مأجورا .

- الموظفة العازبة التي تتولى الاعالة الفعلية لأبنائها .

- وقد ترتب على اعادة تشكيل نظام القضاء بانشاء المحاكم الشعبية للمصالحة . والمحاكم الشعبية الاقليمية منذ عام ١٩٨٧ ، مزيد من الشفافية والمساواة في شؤون العدالة ، اذ حلت هذه المحاكم محل المحاكم العرفية التي كثيرا ما كانت تحكم لصالح الرجل على حساب المرأة ، لأن الحق العرفي للمرأة ليس مقدرا حق قدره في الكثير من مجتمعاتنا .

- وحرصا على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ، لأن كل مواطني بوركينا فاصو أصبحوا سواسية أمام القانون ، تم رسميا ، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، اعتماد القانون الجديد للأحوال الشخصية والأسرية ، وسيبدأ نفاذه في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

١٣ - وتقر هذه القوانين الجديدة بمساواة المرأة مع الرجل وتدفعها الى احتلال مكانة مماثلة لمكانة زوجها . وهي تمنح المرأة السلطة الوالدية على أساس المساواة بين الزوجين ، وتقضي كذلك برضاء كلا الطرفين قبل ابرام عقد الزواج .

Digitized by UN Library Geneva

جيم - على المستوى الاجتماعي الصحي

١٤ - لا يزال توفير الصحة والرفاه للسكان عامة وللنساء بوجه خاص الشغل الشاغل للمسؤولين السياسيين في بوركينا فاصو . لذلك ما فتئت تبذل الجهود في هذا الميدان . ومنها مثلا :

- اعتماد بوركينا فاصو سياسة تنظيم الأسرة بموجب "الزاتو" (القانون) رقم AN-IV/008/CNR/MEF-SN ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ باعتباره مكونا من مكونات الرفاه العائلي . وتتولى وزارة الصحة والعمل الاجتماعي أمر تطبيق هذه السياسة .

١٥ - وتهدف هذه السياسة الى توعية الجماهير الشعبية بمشكلة الانجاب والتربية الجنسية للأسر والأفراد ، كما أنها ترمي الى القضاء على جميع المشاكل المقترنة بالعائلات الكبيرة وبحالات الحمل المتعددة والمتقاربة ، وبمعدل الوفيات المرتفع لدى الأمهات والاطفال ، وبحالات الحمل غير المرغوب فيها التي تؤدي الى عمليات الاجهاض السرية وقتل الأولاد ، وهي مشاكل تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ، الامر الذي تعود أفدح خسائره على المرأة .

- اعتماد أمانة الدولة للعمل الاجتماعي استراتيجيات لمكافحة البغاء باغراء المارة واصطيادهم ، وذلك بفضل انشاء لجنة وطنية في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وتنظيم تردد الأحداث القصر على الحانات ، ويهدف هذا التدبير الى حماية سمعة المرأة وصيانة صحتها وحمايتها .

- وفي اطار مكافحة الممارسات التقليدية التي تضر بصحة وتفتح النساء والاطفال ، أنشأت أمانة الدولة للعمل الاجتماعي في سنة ١٩٨٨ لجنة مؤقتة لمكافحة ممارسة الختان وأخضعت هذه اللجنة لاشراف أمانة الدولة للعمل الاجتماعي . وهي عاكفة على وضع هيكل وطني يمتد الى المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات النسائية والهيئات الشعبية .

١٦ - وتعمل اللجنة على توعية الجمهور على نحو مكثف بمضار الختان بهدف القضاء التدريجي على هذه الممارسة . وذلك عن طريق الملصقات والمطويات ودليل لتنظيم أنشطة التوعية ، وفيلم سينمائي أخرج في الآونة الأخيرة عنوانه "ابنتي لن تختن" .

١٧ - وبدأ في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، أيضا تحت مسؤولية أمانة الدولة للعمل الاجتماعي ، وبالتعاون مع وزارة الصحة ، تنفيذ مشروع عنوانه "المشروع BKF/76/P02" ، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . وقد أتاح هذا المشروع اقامة هياكل قاعدية تعنى بالأنشطة الصحية والارشادية التي تفي باحتياجات

Digitized by UN Library Geneva

سكان الريف . وفي سنة ١٩٨٩ تلقت تدريبا ٥٤٩ مولدة تقليدية ، و ٣٩٩ منظمة ، و ٦٦ مرشدة ، بفضل هذا المشروع الذي يندرج في اطار السياسة الاجتماعية الصحية لبوركينا فاصو .

دال - على الصعيد الاقتصادي

١٨ - عمدت الجبهة الشعبية في اطار سياستها الرامية الى بناء مجتمع جديد يكون أكثر عدلا مساواة ويقوم على المشاركة الفعالة من جانب الجماهير الشعبية في عملية التنمية ، الى تكليف أمانة الدولة للعمل الاجتماعي بمهمة النهوض بدور المرأة الاقتصادي .

١٩ - وهذه النهضة الاقتصادية للمرأة ، التي تندرج في العملية الشاملة للنهوض بالاسرة ، تتحقق من خلال اجراءات عملية محددة تتخذ لصالح المرأة . ومن هنا نشأت فكرة استحداث ادارة النهوض بالاسرة في عام ١٩٨٧ .

٢٠ - وعلى ذلك فان هذه الادارة تعمل على تحقيق النهضة الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة من خلال دوائر عدة ولا سيما دائرة النهوض الاقتصادي بالمرأة .

٢١ - وفيما يتعلق بالنهوض الاقتصادي بالمرأة ، نستطيع أن نذكر الانشطة المدرة للدخل التي استهلت لصالح المرأة ، مثل :

- منشأة الحياكة "غوديه" التي أسست في عام ١٩٨٧ ، وتضم أربعين حائكة ، وتعمل في انتاج الوزرة المحلية "فاصو دان - فاني" .

- مشروع الطماطم الذي بدأ عام ١٩٨٧ ، ودربت في اطاره ثلاث نساء على تقنيات حفظ وتجهيز الطماطم وغيرها من الخضار والفواكه (عصير المانغو والبرتقال والبصل والفليفلة) وكذلك الحبوب (الفونيو) .

- ويضم هذا المشروع ثمانين امرأة في أقاليم كاديوغو وهويه وبولكيمده ولاكوموبه . وفي عام ١٩٨٨ تم تجهيز ٠٠٠ ٣٤ طن من الطماطم الطازجة .

- تكوين مجموعات من النساء اللائي يقمن تحت اشراف بأنشطة الانتاج الحرفي والزراعي والتجاري وما الى ذلك، الخ .

- ومن أجل تخفيف الأعباء المنزلية الملقاة على عاتق المرأة واتاحة المجال لها لتحسين انتاجها ، عمدت أمانة الدولة للعمل الاجتماعي الى اقامة طواحين للحبوب لدى مجموعات من القرويات ، كما أقامت معاصر للكريتة ، ووفرت لهن أيضا عربات نقل خفيفة متعددة الأغراض .

Digitized by UN Library Geneva

٢٢ - وهذه السياسة الرامية الى تخفيف عبء الأعمال تهدف الى توفير متسع من الوقت للمرأة التي لا يزال جهدها قاصرا على أدوارها التقليدية ، لكي تخصص مزيدا من جهدها لمزاولة أنشطة مجزية . ومن ثم فان النهج المتبع فيما يتعلق باقامة الطواحين من شأنه اعفاء المرأة تدريجيا من أعباء طحن الحبوب وتمكينها من القيام بمهام التسيير الذاتي لمنشآتها الاقتصادية الصغيرة التي لا تزال تثير أطماع الرجال .

- وبدأ العمل أيضا في مشروع لاقامة ١ ٠٠٠ طاحونة ، وذلك تحت رعاية الاتحاد النسائي في بوركينا . وهناك لجنة وطنية تعمل لهذه الغاية . وأما فيما يتعلق بالقطاع الحرفي ، فهناك مشروع يسمى "مشروع الصناعات الحرفية النسائية" تابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، أسهم في تدريب ٥٠٠ امرأة في مجالات صنع السلال والاواني الفخارية والحياكة .

هاء - على صعيد التعليم

٢٣ - تكشف الاحصائيات المعنية بالتعليم عن وجود تباين في معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي بين الذكور والاناث . ويعزى هذا التباين الى عدة عوامل يذكر منها :

- تفضيل الأبوين ارسال البنين الى المدرسة على حساب البنات .

- انقطاع البنات عن الدراسة قبل اتمامها بسبب الحمل غير الارادي أو الافتقار الى المعلمين اللازمين .

٢٤ - وعلى سبيل المثال ، في العام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بلغ عدد الحاصلات على منح دراسية ٩١٦ طالبة مقابل ٤٤١ ٣ طالبا حصلوا على تلك المنح ، كما بلغت نسبة التلاميذ المقبولين في امتحان الشهادة الابتدائية ١٥ر٥٢ في المائة مقابل ٢٧ر٤٨ في المائة من التلميذات ، وذلك في المؤسسات العامة والخاصة .

٢٥ - ومن أجل تقليل التباين بين الرجال والنساء اتخذت اجراءات لصالح المرأة على النحو التالي :

- عملية "ألفا - كوماندو" التي تهدف الى تعليم الاميين من الفلاحين والفلاحات ؛ وقد تولت وزارة الزراعة وتربية المواشي تنفيذ هذه العملية في عام ١٩٨٥ .

٢٦ - بلغ عدد النساء الأميات اللواتي تعلمن القراءة والكتابة في اطار هذه العملية ٤ ٠٠٠ امرأة .

Digitized by UN Library Geneva

- تنظيم عملية ثانية مكثفة لتعليم الفلاحات الأميات ، خلال الفترة من ٨ شباط/فبراير الى ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ بعشر لغات وطنية . وقد ساعدت هذه العملية المسماة "باتاره" ومعناها باللغة الفولفولدية "الازدهار أو الارتقاء الى مستوى أعلى وأفضل" ، على تصحيح نتائج العملية الأولى (ألفا - كوماندو) التي لم يشترك فيها سوى ١ في المائة من النساء . وقد تولت وزارة العمل التعاوني الزراعي تنفيذ هذه العملية ؛ وبلغ عدد النساء اللواتي تعلمن القراءة والكتابة بفضلها ٠٠٠ ١٣ امرأة .

٢٧ - وفي عام ١٩٨٨ ، استهل معهد التربية في بوركينا مشروعا نموذجيا من أجل حث الفتيات على الالتحاق بالمدارس ويتوجه هذا المشروع الى أقاليم الساحل ، وهدفه تحويل المناطق العازفة عن التعليم الى مناطق محبذة له بغية رفع معدل التعليم المدرسي المنخفض بين الفتيات .

واو - على صعيد العمالة

٢٨ - أدى تعديل تشريع العمل في عام ١٩٧٣ الى اقرار مبدأ تكافوء الفرص المتاحة للرجال والنساء سواء كانوا يبحثون عن عمل أو انخرطوا فيه بالفعل .

٢٩ - ولكن هناك بعض العوامل التي تعيق تحقيق ذلك المبدأ كما ينبغي ، مثل :

- ضعف معدل التعليم المدرسي لدى الفتيات .

- ضعف التقدم المحرز في مجال توفير العمالة في بلدنا (٢ر٧ في المائة في السنة في القطاع العام و ٥ر٤ في المائة في القطاع الخاص) (المصدر : نشرات (CEDRES) ، شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) .

- الطابع الذكوري المفرط الذي تتسم به في الواقع مجالات عمل معينة .

- التمييز الذي يتسم به الأسلوب المتبع في توظيف النساء في القطاع الخاص الذي لا يتيح سوى قدر ضئيل من الفرص للنساء في عالم العمل .

٣٠ - مثال : في القطاع العام في بوركينا فاصو ، يبلغ عدد النساء ٨٦٨ ٥ امرأة من مجموع العاملين فيه بأجر البالغ عددهم ٣٩٧ ٢٨ عاملا ، أي أن نسبة النساء قدرها ٢٠ر٦٦ في المائة ("CENATRIN" ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) .

٣١ - ومع ذلك ينبغي التنويه بأنه طرأ منذ بعض الوقت تغير في العقلية لصالح المرأة في مجال العمالة ترتب عليه ما يلي :

Digitized by UN Library Geneva

- مزاولة المرأة أنشطة ذكورية معينة .

٣٢ - بدء قطاع الخدمة المدنية العامة توظيف نساء في أعمال كانت في العادة حكرا على الرجال .

٣٣ - وعلى سبيل المثال ، في عام ١٩٨٧ كان هناك عدد من النساء في المهن التالية : ٤ عاملات في الميكانيكا ، و٢ من العاملات في البناء ، وبعض اللواتي يعملن حاجبات ، وعدة شرطيات مرور .

- توظيف النساء الطارىء في المصانع .

٣٤ - ويمكن التشديد مع ذلك على أن قطاع العمالة والعمل لا يزال أقل القطاعات منالا بالنسبة الى المرأة .

ثانيا - منجزات التدابير المتخذة

٣٥ - أدت التدابير والاجراءات المحددة التي اتخذت بهدف تيسير مشاركة المرأة البوركينية في التنمية الوطنية الى تسجيل العديد من المنجزات التي يمكن أن نذكر منها ما يلي :

- استحداث اتحاد نساء بوركينا . وهذه الهيئة السياسية تعمل الكثير من أجل صالح المرأة من خلال اجراءات التعبئة والتنظيم والتوعية .

- ظهور تغير نوعي في عقلية الرجال أخذ يتبلور تدريجيا : فصورة المرأة البوركينية المقصورة على دورها باعتبارها ربة منزل صالحة بدأت تختفي . وفي كنف الثورة ، أثبتت المرأة قدرتها على أن تنشط جنبا الى جنب مع الرجل في المعارك الكبرى من أجل تنمية الأمة (إنشاء السكة الحديدية واغادوغو - تامباو ، حملة المدن النظيفة ، استصلاح بعض الوديان وهلم جرا ...) .

- انحسار الأمية النسائية : ففي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ تسنى تعليم ٠٠٠ ١٦ امرأة القراءة والكتابة باللغات الوطنية في اطار حملات مختلفة (يذكر منها "كوماندو" و"باتاره") مما سمح بتقليل التباين في معدل الأمية بين الذكور والاناث من السكان .

- استحداث أعمال وظيفية جديدة من أجل المرأة : رافق الثورة فتح الطريق الى أعمال وظيفية جديدة أمام المرأة ، وكذلك الى مسابقات كانت من قبل

Digitized by UN Library Geneva

محرمة عليها (مسابقة المرشحين للعمل في مصلحتي المياه والغابات ، ومسابقة المرشحين للعمل في مصلحة الجمارك) . كما أن الاتحاد النسائي في بوركينا الذي كان سببا في تدريب ٥ نساء في حرفة البناء و ٣٦ امرأة قيادة شاحنات النقل الثقيلة قد عمل أيضا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ على تيسير توظيف :

- ٣٠ امرأة سائقة
- ١٦ عاملة في المصانع
- ٨٢ عاملة بناء
- ٣ عاملات في محطات البنزين .

٣٦ - وينبغي أن يضاف الى ذلك ، من ناحية ، قيام أمانة الدولة للعمل الاجتماعي في عام ١٩٨٧ باستحداث منشأة للحياكة تسمى "غوديه" وتضم ٤٠ حائكة (وهي حرفة كانت تعتبر في الماضي خاصة بالذكور) ، ومن ناحية أخرى ، توظيف عدد ضخم من النساء في عام ١٩٨٩ في مختلف مصانع البلاد .

- سبل حصول المرأة على القروض الاستئمانية : تنظيم النساء في تجمعات قروية أو في تعاونيات أتاح لهن سبل الحصول على القروض الاستئمانية على قدم المساواة مع تنظيمات الذكور .

٣٧ - وعلى الرغم من المنجزات العديدة في اطار الكفاح من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ما زالت هناك عقبات عديدة تكبح مسيرة المشاركة الكاملة من جانب المرأة البوركينية في تنمية بلدها .

ثالثا - العقبات التي تعرقل مشاركة المرأة في الحياة الوطنية على قدم المساواة مع الرجل

٣٨ - على الرغم من التدابير والاجراءات المتعددة التي اتخذتها السلطات السياسية ومختلف المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، يلاحظ بالضرورة أن اسهام المرأة البوركينية في التنمية الوطنية تؤثر فيه بشدة عقبات اجتماعية - ثقافية وصحية وتقنية ومالية وتنظيمية ومؤسسية . ونستطيع أن نحصر العوامل الرئيسية التالية التي تنحي المرأة على هامش المجتمع :

Digitized by UN Library Geneva

- الأمية التي تكبت روح المبادرة لدى المرأة .

- وظيفة الانجاب الخاصة بالمرأة : حالات الحمل المتعددة والمتقاربة ، وكذلك الأعباء المنزلية تثقل كاهل المرأة وتزحم وقتها .

- التعليم التقليدي : الذي يقضي بأن دور المرأة هو أن تكون زوجة وأما فلا يدرك الابوان فائدة إرسال الفتيات الى المدرسة لتحصيل العلم . فالتعليم التقليدي يرسّخ لدى الفتاة منذ مقتبل عمرها دورها في أن تكون ربة منزل صالحة .

- افتقار النساء الى الثقة بأنفسهن : فالنساء يبدين قدرا جد قليل من الاهتمام بدراسات معينة (العلوم ، الصناعة ، الكيمياء) .

- وطأة التقاليد :

- من ناحية ، تؤدي بعض العادات والمعتقدات الدينية المعينة وكذلك الممارسات الرجعية لدى الرجل الى اخضاع المرأة وابقائها دائما في حالة "قاصر طائعة" . ولهذه الظروف أيضا تأثيرها السلبي في وضع المرأة الاجتماعي والقانوني .

- ومن ناحية أخرى ، تسهم الممارسات الحاطة من قيمة المرأة ، مثل الزواج بالاكراه والختان والصداق وزواج السلفة في تنحية المرأة على هامش المجتمع .

- عدم كفاية أجهزة الاعلام النسائية تبقيها على جهل بحقوقها .

- صعوبة الحصول على الأراضي : لا تتاح للمرأة فرص متساوية للحصول على الأراضي في المساحات المستصلحة ، لأنها غير معترف لها بلقب ربة أسرة .

- عدم اعتبار المرأة طرفا شريكا في استغلال الموارد الزراعية يؤدي الى عدم انتفاعها ، على قدم المساواة مع الرجل ، بالايرادات الزراعية العائلية .

- تنحية المرأة على هامش قطاع الزراعة : يلاحظ أن برامج التنمية الزراعية تستبعد المرأة بصفة عامة من مجالات التنظيم والتدريب واستخدام التقنيات الحديثة .

Digitized by UN Library Geneva

- عدم تنظيم النساء يؤدي الى صعوبة حصولهن على القروض الاستثمانية .

- عدم كفاية المعدات الكفيلة بتخفيف أعباء المرأة (الطواحين ، ومعاصر الكرتية ، وعربات النقل الخفيفة ، الخ) لا ييسر عليها أمر التوفيق بين أنشطة المشاريع ومشاغلها الشخصية .

- الافتقار الى التنسيق بين جميع الجهات المتدخلة لصالح المرأة على الصعيد الوطني يستتبع حدوث تداخل في أنشطة تلك الجهات ويقلل بالتالي أثرها في تحسين حالة المرأة .

الاستنتاج

٣٩ - على الرغم من عدم كفاية الاحصائيات ذات الصلة بالمرأة ، نستطيع أن نقول ان تطور المرأة الاجتماعي الاقتصادي في بوركينا فاصو أمر جدير بالملاحظة وإن يكن بطيئا . ولكن بالنسبة الى الاجراءات التي اتخذت حتى الآن لا تزال ضئيلة الى أدنى حد بالقياس الى حجم احتياجات المرأة .

٤٠ - ان بطء التحسن في حالة المرأة في بوركينا فاصو تفسره الفجوة الفاصلة بين تاريخ صدور قرار ما وتاريخ وضعه موضع التطبيق الفعلي .

٤١ - بالنسبة الى ارتفاع معدل الأمية لدى السكان ، ووطأة التقاليد على المجتمع ، فان هذه الفترة الانتقالية تتيح المجال ، مع ذلك ، للمؤسسة المسؤولة عن تطبيق التدابير في هذا الصدد بالقيام بحملة إعلام وتوعية واسعة موجهة الى السكان .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva